

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقدير لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

حول

مشروع قانون رقم 12.00
بشأن إحداثه وتنظيم التدرج المهني

السنة التقريرية الثالثة

دورة إستثنائية مارس 2000

تقرير لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

حول

مشروع قانون رقم 12.00 بشأن إحداث وتنظيم التدرج المهني

السيد الرئيس المحترم
السادة الوزراء المحترمون
السادة المستشارون المحترمون

أتشرف باسم لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، أن أقدم لمجلسنا الموقر التقرير الذي تم إعداده حول مشروع القانون رقم 12.00 بشأن إحداث وتنظيم التدرج المهني، بعد أن قامت اللجنة بدراسته وتعديلاته والبت فيه خلال ثلاثة اجتماعات حضرها السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان وذلك يومي الخميس 23 والاثنين 27 مارس 2000.

وفي البداية، ومن خلال عرض السيد الوزير، ثم التذكير بالدور الحيوي الذي أصبح يضطلع به نظام التكوين المهني كداعمة فاعلة في سياسة إنشاش التشغيل، وتنمية المقاولة، وتأهيلها و كذا بسياسة الوزارة المعنية وتوجهاتها للرقي بهذا القطاع .

وبخصوص مشروع القانون المتعلق بإحداث وتنظيم التدرج المهني أوضح السيد الوزير أن فلسفة هذا المشروع تتسمج مع مقتضيات

الميثاق الوطني للتنمية والتقوين، وتستهدف بالأساس النسيج الاقتصادي للمقاولات الصغرى والمتوسطة، وهو الأمر الذي يمكن هذه المقاولات من الاستفادة من مجموعة من الطاقات الشابة، فضلاً عن تمكين هؤلاء الشباب من اكتساب الخبرة والمؤهلات التي من شأنها أن تسهل اندماجهم في الحياة العملية.

وفي إطار المناقشة العامة، أبدى العديد من السادة المستشارين جملة من التساؤلات تمحورت حول الغاية من هذا المشروع، والفرق بينه وبين مشروع القانون الذي ينظم التمرس المهني، ومدى حضور الجانب التربوي واللغوي في هذا المشروع، كما أثيرت مناقشة عميقة بخصوص مجموعة من النقط المتعلقة خاصة بسن المتدرجين وعدهم، ومبلغ المنحة، ومفهوم الإدارة المكلفة بالتكوين المهني.

وفي معرض جوابه، أشار السيد الوزير إلى أن الهدف المتوازن من هذا المشروع هو استقبال 40.000 مستفيداً من التدرج المهني في أفق سنة 2003/2004 و 60.000 مستفيداً في أفق 2008/2009 بالإضافة إلى تنظيم وتتبع ومراقبة التدرج المهني عن طريق تحديد العلاقة بكيفية دقيقة بين المتدرج وصاحب المقاولة بعقد من نوع خاص يتضمن حقوق وواجبات الطرفين.

كما اعتبر السيد الوزير أن التدرج المهني كما هو محدد في مشروع هذا القانون يختلف عن التمرس المهني المحدث بقانون 36/96 على اعتبار أن التدرج المهني يتم أساساً داخل مكان العمل لفائدة أشخاص لا يتوفرون بالضرورة على الشروط المتعلقة بالمستوى الدراسي، والسن المطلوبة لولوج الأنماط الأخرى للتقوين المهني، كما قد

يختتم التدرج المهني ببلوم أو فقط بشهادة تثبت المؤهلات التي اكتسبها المتردج.

ومن جهة أخرى، فقد تناولت اللجنة بالدراسة مواد المشروع، حيث أثيرت العديد من الملاحظات والاستفسارات من طرف السادة المستشارين ، تفضل السيد الوزير بالإجابة عنها بكل دقة وتفصيل.

وقد خلصت اللجنة بعد ذلك إلى تقديم جملة من التعديلات همت عدة مواد، كما اتفقت اللجنة على تشكيل لجينة أوكلت إليها مهمة إعداد صيغة جديدة للمواد المقترن تعديلها.

وهكذا، بالنسبة للمادة الثالثة [3] تمت إضافة الفقرة الأخيرة للتركيز على الجانب التربوي والأخلاقي واللغوي للتدرج المهني .

وفيما يخص الفقرة الأولى من المادة السادسة [6] تم استبدال مصطلح الادارة بمصطلح السلطة الحكومية المكلفة بالتكوين المهني من أجل تحديد السلطة الحكومية التي سترخص بالاستثناءات الممكن تخوilyها لقبول متدرجين يقل عمرهم عن 15 سنة في بعض الحرف أو التأهيلات .

وبالنسبة للمادة السابعة [7] فقد تم الاقتصر في الفقرة الثانية على عبارة أن لا يقل عمره عن 20 سنة مع حذف الباقي، كما تمت إعادة صياغة الشطر الثاني من الفقرة الثالثة بهدف إدخال نوع من المرونة على تحديد عدد المتدرجين المسموح باستقبالهم حسب خصوصيات كل حرفة أو تأهيل.

وفيما يتعلق بالمادة الثالثة عشرة [13] فقد تم حذف الفقرة الثامنة حتى لا يبقى مبلغ المنحة شرطا من شروط صحة عقد التدرج المهني.

وفي المادة الخامسة عشرة [15] تم استبدال مصطلح الإدارة بمصطلح السلطة الحكومية المكلفة بالتكوين المهني.

وفي المادة السادسة عشر [16] تمت إضافة كلمة **كل** للتأكيد على أن المقاولات الصناعية التقليدية تستفيد من مساهمة الدولة في تكاليف التكوين بالدرج في كل الحرف أو التأهيلات، التي تحددها الادارة سواء كانت إنتاجية أو خدمانية بالإضافة أيضاً إلى استبدال مصطلح الإدارة بمصطلح السلطة الحكومية المكلفة بالتكوين المهني.

وفي المادة عشرون [20] تمت إضافة عبارة **بما في ذلك الغرف المهنية** للتأكيد على إمكانية استفادة الغرف المهنية من الإعانت والهبات المنصوص عليها في هذه المادة.

أما المادة الثالثة والعشرين [23] فقد تم اقتراح حذفها برمتها نظراً لطبيعتها الضرورية وصعوبة تطبيقها في أرض الواقع.

أما في المادة الخامسة والعشرين [25] فقد تم اقتراح تمديد الأجل المخول للهيئات المختصة لإعداد التقرير حول جوهر النزاع ورفعه إلى القاضي المختص من خمسة عشر يوماً - 15- إلى ثلاثين يوماً - 30- لـإعطاء مهلة كافية للهيئات المذكورة.

وفي الأخير أحيل المجلس الموقر بأن اللجنة قد صادقت على مواد المشروع كما تم تعديله بالنتيجة التالية :

من المادة 1 إلى المادة 6 : بالإجماع

من المادة 7 إلى المادة 25 :

المواافقون المعارضون الممتنعون

لأحد

01

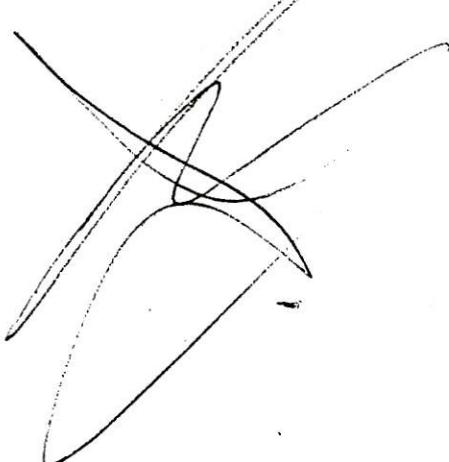
11

وعلى المشروع برمته كما عدل بالنتيجة التالية :

الموافقون	المعارضون	الممتنعون
11	01	لأحد

مقرر اللجنة

الامضاء : الحاج الطاهري

A handwritten signature in black ink, appearing to read "الحاج الطاهري". It consists of several intersecting and overlapping curved lines forming a stylized, abstract shape.

عرض السيد المونيز

عرض السيد الوزير

سيدي الرئيس،

حضرات السادة المستشارين المحترمين ،

بالنسبة لمشروع القانون المتعلق بإحداث وتنظيم التدرج المهني، و كما لا يخفى عليكم، فقد أقر الميثاق الوطني للتربية والتكوين هذا النمط الجديد من التكوين الذي يعتمد على النسيج الاقتصادي للمقاولات الصغرى والمتوسطة ويمكن المستفيدين منه من اكتساب المؤهلات الضرورية لتسهيل اندماجهم في الحياة العملية.

وقد استفاد من هذا النمط من التكوين، الذي يتم تجريبه منذ سنة 1997/1998 في قطاعي الصناعة التقليدية الإنتاجية والفلحة حوالي 6.000 شاب .

ويهدف مشروع القانون بإحداث وتنظيم التدرج المهني إلى :

- تعريف التدرج المهني باعتباره تكوينا يتم أساسا داخل المقاولة بنسبة 80 في المائة على الأقل من مدته الإجمالية قصد إعداد المترجين للاندماج في الحياة العملية؛
- تحديد العلاقة بين المتردرج وصاحب المقاولة بعد من نوع خاص يتضمن حقوق وواجبات الطرفين ؛

- تحديد الجهات والقطاعات التي تقوم بتنظيم التكوين التكميلي العام والتكنولوجي؛
- تحديد الشروط الواجب استيفاؤها في المدرج وصاحب المقاولة المستقبلة للمترججين؛
- إحداث هيئات تتكلف، على الصعيد الوطني والجهوي والمحلية، بتخطيط وتنظيم وتتبع وتقويم ومراقبة التدرج المهني؛
- سن تدابير تحفيزية لفائدة المقاولات التي تستقبل المترججين، لاسيما:
 - عدم إخضاع المترججين لنظام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
 - تحمل مركز التكوين بالدرج المهني تأمين المترججين عن حوادث الشغل والأمراض المهنية؛
 - إعفاء المنحة المخولة للمترججين من رسم التكوين المهني؛
 - تحمل الدولة تكاليف مؤطرى التدرج المهني داخل المقاولات؛
 - منح مساهمة مالية من طرف الدولة لمقاولات الصناعة التقليدية المستقبلة للمترججين.

وتجدر الإشارة إلى أن التدرج المهني، كما هو محدد في مشروع هذا القانون، يختلف عن التمرس المهني المحدث بالقانون رقم 36/96.

فالدرج المهني يتم أساسا داخل مكان العمل لفائدة أشخاص لا يتوفرون بالضرورة على الشروط المتعلقة بالمستوى الدراسي والسن المطلوبة لولوج الأتماط الأخرى للتكوين المهني.

يختتم التدرج المهني بدبلوم أو فقط بشهادة تثبت المؤهلات التي اكتسبها المتدرج.

ينظم التدرج المهني، بالإضافة إلى مؤسسات التكوين المهني، من طرف الغرف والمنظمات المهنية والمقاولات والجمعيات وكل هيئة عمومية تتولى التكوين التأهيلي.

يمكن أن ينظم التكوين العام والتكنولوجي المكمل للتكوين التطبيقي، الذي يتم داخل مكان العمل، في أي فضاء يخصص لهذا الغرض وليس بالضرورة داخل مؤسسة للتكوين المهني.

وإن الهدف المتواخى من خلال مشروع هذا القانون هو استقبال 40.000 مستفيد من التدرج المهني في أفق سنة 2004/2003 و 60.000 مستفيد في أفق سنة 2008/2009.

مشروع القانون

**مشروع قانون رقم 12.00
بشأن إحداث وتنظيم التدرج المهني**

والمدرج أو ولي أمره، طبقاً لأحكام المواد من 12 إلى 14 أدناه ولتشريع الشغل المطبق في ميدان التدرج المهني، ما عدا الاستثناءات المنصوص عليها صراحة في هذا القانون.

ويمكن للمدرج وصاحب المقاولة الاتفاق على مدة تجريبية يمكن خلالها لكل من الطرفين فسخ عقد التدرج المهني المنصوص عليه في هذه المادة، بدون تعويض، شريطة إشعار مركز التكوين بالدرج المهني بهذا الفسخ.

المادة 6

يمكن أن يقبل بصفة مدرج كل شخص توفر فيه الشروط التالية :

- 1 - أن يكون بالغاً من العمر 15 سنة كاملة على الأقل، عند تاريخ إبرام عقد التدرج المهني، ما لم ترخص الإدارة صراحة بخلاف ذلك ؟
- 2 - أن يثبت استيفاء شروط الولوج المحددة بنص تنظيمي بالنسبة لكل حرف أو تأهيل موضوع التدرج المهني.

المادة 7

يمكن لكل صاحب مقاولة أن يستقبل المدرجين إذا توفرت فيه الشروط الآتية :

- 1 - أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بسبب جنائية أو جنحة ذات طابع أخلاقي أو لها علاقة بالإضرار بالقاصرين ؛
- 2 - أن لا يقل عمره عن 20 سنة في حالة استقبال مدرجين قاصرين، وأن يكون متزوجاً في حالة استقبال مدرجات قاصرات ؛
- 3 - أن يتتبّع مؤطراً للدرج المهني يتکلف بتأطير المدرجين، ما لم يحتفظ لنفسه بهذه الصفة. ويجب على مؤطر الدرج المهني أن يستوفّي الشروط المحددة بنص تنظيمي.

ولا يمكن أن يتعدي عدد المدرجين المسموح باستقبالهم مدرجين إثنين عن كل مؤطر للدرج المهني إلا بترخيص من الإدارة. ولا يجوز أن يترتب عن استقبال المدرجين أي تقلّص لعدد العاملين بالمقاولة وأي مساس بطاقتها التشغيلية الفعلية.

المادة 8

يصرف صاحب المقاولة للمدرج منحة شهرية يتم تحديدها باتفاق معه أو مع ولي أمره.

ويمكن أن تقل هذه المنحة عن الحد الأدنى للأجر المعمول به في القطاع الذي يتكون فيه المدرج كما يمكن مراجعتها خلال مدة التدرج المهني.

المادة 9

يلتزم صاحب المقاولة التي تستقبل المدرجين بما يلي :

- 1 - أن يمسك سجلاً خاصاً بالمدرجين مطابقاً للنموذج الذي تحدده الإدارة. ويجب أن يتضمن هذا السجل تاريخ بدأه ونهاية التدرج المهني بالنسبة لكل مدرج. كما يجب على صاحب المقاولة أن يضع هذا السجل في متناول الهيئات المختصة المكلفة بتنبيه أنشطة التدرج المهني المنصوص عليها في المادة 15 أدناه ؛

مشروع قانون رقم 12.00 بشأن إحداث وتنظيم التدرج المهني

الباب الأول

تنظيم التدرج المهني

المادة 1

يحدد هذا القانون نظام التدرج المهني، الذي يعرف أدناه بـ «الدرج المهني»، وهو نمط من أنماط التكوين المهني يتم أساساً بالمقاولة. ويهدف التدرج المهني إلى اكتساب مهارات عملية عن طريق ممارسة نشاط مهني يسمح للمدرجين بالحصول على تأهيل يسهل اندماجهم في الحياة العملية.

المادة 2

يقصد، في أحكام هذا القانون بـ :

- المقاولة، كل مكان للعمل يتم به التكوين التطبيقي للمدرجين، وفقاً لمقتضيات هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه ؛
- صاحب المقاولة، المسؤول المؤهل للتعاقد باسم المقاولة ؛
- المدرج، كل شخص مرتبط مع مقاولة بعقد للدرج المهني مطابق لأحكام هذا القانون ؛
- مركز التكوين بالدرج المهني، المؤسسات والهيئات التي تتبع التكوين التكميلي العام والتكنولوجي المشار إليها في المادة 3 أدناه.

المادة 3

يتضمن التدرج المهني تكويناً تطبيقياً يتم بالمقاومة بنسبة 80% على الأقل من مدة الإجمالية ويتم بنسبة 10% على الأقل من هذه المدة الإجمالية بتكوين تكميلي عام وتكنولوجي منظم :

- في إطار اتفاقيات مبرمة مع الإدارة، من طرف :
- * كل غرفة أو منظمة مهنية ؛
- * كل مقاولة عمومية أو خاصة ؛

* كل جمعية محدثة طبقاً لتشريع الجاري به العمل ؛

- من طرف كل مؤسسة للتكنولوجيا تابعة للدولة أو مرخص لها من لدنها لهذا الغرض ؛
- من طرف كل هيئة عمومية تتولى التكوين التأهيلي.

المادة 4

تحدد، بنص تنظيمي، الحرف والتأهيلات موضوع التدرج المهني والمدد الإجمالية للتكنولوجيا بها، وكذا الشهادات التي تثبت المؤهلات الحصول عليها والdiplomas التي يختم بها التدرج المهني.

غير أنه لا يتبع أن تتجاوز المدة الإجمالية للدرج المهني، في أي حال من الأحوال، ثلاثة (3) سنوات.

المادة 5

تخضع علاقه التكوين بالدرج المهني لعقد يبرم بين صاحب المقاولة

المادة 13

يتضمن عقد التدرج المهني البيانات والبنود التالية :

أولاً : هوية المتعاقددين وسنتهم وعنوانهم :

ثانياً : ميدان أو ميادين عمل مقاولة الاستقبال :

ثالثاً : عدد العاملين المستخدمين بالمقاولة :

رابعاً : عدد المتردجين المتواجدين بالمقاولة لمتابعة تكوينهم :

خامساً : الحرفة أو التأهيل اللذين سيتم إعداد المتردج لهما :

سادساً : مدة التدرج المهني :

سابعاً : المدة التجريبية المنصوص عليها في المادة 5 أعلاه :

ثامناً : مبلغ منحة التدرج المهني :

تاسعاً : المدة التي يلتزم بها المتردج، بعد إتمام تكوينه، للعمل لحساب صاحب المقاولة، عند الاقتضاء :

عاشرًا : هوية وصفة المؤطر المكلف بتأطير المتردج.

المادة 14

يعتبر كل عقد للتدرج المهني مقبولاً من طرف مركز التكوين بالتدرج المهني، إذا لم يشعر المتعاقدين برقضه داخل أجل أقصاه ثلاثة (30) يوماً من تاريخ إيداعه، وفق الأحكام الواردة في هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه.

ويغنى عقد التدرج المهني من رسوم التسجيل والتبرير.

الباب الثالث

تبسيير التدرج المهني

المادة 15

تحدد الإدارة بنص تنظيمي، على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي، الهيئات المكلفة بتخطيط التدرج المهني وتنظيمه والإشراف عليه وتنبعه وتقويمه ومراقبة ظروف العمل والسلامة المهنية والضمائن الأخلاقية والمهنية المتوفرة لدى مسؤولي المقاولة، وخاصة مؤطر التدرج المهني.

الباب الرابع

التدابير التحفizية

المادة 16

تستفيد مقاولات الصناعة التقليدية، التي تستقبل متردجين في الحرف أو التأهيلات التي تحدها الإدارة، من مساهمة الدولة في تكاليف التكوين عن كل متردج، وفق الشروط التي تحدد بنص تنظيمي.

لا تخضع هذه المساهمة وكذا الاتفاقيات المبرمة مع الهيئات المشار إليها في المادة 3 أعلاه لإنجاز برامج التكوين بالتدرج المهني لأي رسوم أو ضرائب.

2 - أن يسهر على تكوين المتردج بطريقة منهجية وتربيجية، وأن لا يكله بأعمال تفوق طاقته أو يعهد إليه بما ليس له ارتباط بالحرفة أو التأهيل اللذين يتم تهييئهما :

3 - أن يزود المتردج مجاناً بالأدوات ومواد العمل اللازمة لتدريبه داخل المقاولة :

4 - أن يحرص على إخبار مركز التكوين بالتدرج المهني وأب أو ولد المتردج في حالة تعرض هذا الأخير لحادث أو مرض، أو في حالة تغييره أو إثنائه بعمل أو سلوك يستدعي تدخله من طرفهما :

5 - أن يمنح المتردج جميع التسهيلات التي تمكنه من متابعة تكوينه التكميلي العام والتكنولوجي المنظم بمركز التكوين بالتدرج المهني ومن اجتياز اختبارات تقويم التدرج المهني :

6 - أن يسمح بزيارات الاستطلاع والمراقبة التي تأمر بها الإدارة أو الهيئات المختصة المشار إليها في المادة 15 أدناه :

7 - أن لا يشغل المتردج فوق الحصة الأسبوعية المحددة للتدرج المهني.

المادة 10

يلتزم المتردج بما يلي :

1 - إنجاز الأشغال الموكولة إليه مع مراعاة البند 2 من المادة 9 أعلاه :

2 - الاعتناء بالأدوات المنوحة له وإرجاعها :

3 - احترام أوقات العمل وقوعاته والمواظبة على الحضور سواء داخل المقاولة أو في فضاء التكوين المعد من طرف مركز التكوين بالتدرج المهني، وذلك حسب الرزمانة المقررة.

المادة 11

يتعين على مركز التكوين بالتدرج المهني أن يمنع للمتردج المسجل به دفتر التدرج المهني المعد لتنبيه مراحل التكوين داخل المقاولة، كما يتعين عليه تحديد البرنامج الزمني والحصة الأسبوعية للتقويم وكذلك تواريخ الاختبارات وأمكنتها، وذلك باتفاق مع صاحب المقاولة.

الباب الثاني

عقد التدرج المهني

المادة 12

يجب أن يستوفي عقد التدرج المهني الشروط التالية :

أولاً : يحرر العقد في مطبوع تسلمه مجاناً الإدارة أو الهيئات المختصة المشار إليها في المادة 15 أدناه :

ثانياً : يوقع من طرف صاحب المقاولة والمتردج أوولي أمره :

ثالثاً : يتم إيداعه لدى مركز التكوين بالتدرج المهني، وفق الشروط التي تحدها الإدارة.

غير أنه إذا كان صاحب المقاولة أب المتردج أوولي أمره، فإن عقد التدرج المهني يأخذ شكل تصريح يدل على أنه صاحب المقاولة في مطبوع خاص يتم إيداعه حسب نفس الشروط المشار إليها أعلاه.

المادة 23

إن المدرج الذي يغادر بموجب إرادته المقاولة المتعاقد معها دون الوفاء بالتزاماته، لا يجوز له، إن لم يثبت مخالفه صاحب المقاولة لأحد أحكام هذا القانون أن يبرم عقداً للتدرج المهني مع صاحب مقاولة أخرى ما لم يدفع لصاحب المقاولة الأول تعويضاً يعادل المبلغ الإجمالي لمنحة التدرج المهني التي تقاضاها خلال مدة التدرج لديه. وتحدد الهيئات المختصة المشار إليها في المادة 15 أعلاه طريقة ومدة أداء هذا التعويض.

المادة 24

ينتج عن تمايي المدرج، بعد إنذاره أو إنذار ولی أمره من لدن صاحب المقاولة أو مركز التدرج المهني، في مخالفة التزاماته المرتبة عن هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه، ما يلي :

- فسخ عقد تدرجه بقرار انفرادي لصاحب المقاولة الذي يدخل في حكم الطرد بسبب ارتكاب خطأ فادح، وذلك بعد استشارة الهيئات المختصة المشار إليها في المادة 15 أعلاه ;
- المنع النهائي من الاستفادة من التكوين بالتدرج المهني في حالة العود مع صاحب مقاولة آخر، مع احترام الضمانات والإجراءات الجاري بها العمل.

المادة 25

لا يجوز رفع أي دعوى أمام القضاء بشأن نزاع بين صاحب المقاولة والمدرج ما لم يعرض هذا النزاع قبل ذلك على الهيئات المختصة المشار إليها في المادة 15 أعلاه من أجل الصلح والتسوية الودية بين الطرفين وفق الشروط التي تحدد بنص تنظيمي.

ويتعين على الهيئات المذكورة أعلاه أن تقوم بهذا الصلح في أجل لا يتعدى ثلاثين (30) يوماً.

وفي حالة إخفاق هذه المسقطة ورفع الخلاف أمام هيئة قضائية، ترفع الهيئات المشار إليها أعلاه إلى القاضي المختص بالبت في هذا الخلاف تقريراً يتضمن المعلومات والبيانات عن السلوك المهني للطرفين المتنازعين وعن جوهر القضية، وذلك في أجل لا يتعدى خمسة عشر (15) يوماً قصد الاطلاع عليه قبل البت في النزاع.

الباب السادس

أحكام مختلفة

المادة 26

ينسخ هذا القانون ويحل محل جميع الأحكام التشريعية المخالفة له في ميدان التدرج المهني، لا سيما الظهير الشريف الصادر بتاريخ 7 ربیع الأول 1359 (16 أبريل 1940) المتعلق بالتكوين المهني للعملة الاختصاصيين، كما وقع تغييره وتميمه.

المادة 17

لا يخضع المدرجون لنظام الضمان الاجتماعي، كما يعفون من الضريبة العامة على الدخل عن منحة التدرج المهني التي يتلقاها. وتعفي المقاولات من أداء رسم التكوين المهني عن منحة التدرج المهني، المنصوص عليها في المادة 8 من هذا القانون، التي تصرفها للمدرجين الذين تستقبلهم.

المادة 18

تتكلف الدولة بالتكوين البيداغوجي لمؤطر التدرج المهني.

المادة 19

يعين على مراكز التكوين بالتدرج المهني تأمين المدرجين خلال مدة تدرجهم بالمقابلة المستقبلة لهم عن حوادث الشغل والأمراض المهنية طبقاً لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.60.223 الصادر في 12 من رمضان 1382 (6 فبراير 1963) المغير للظهير الشريف الصادر في 25 من ذي الحجة 1345 (25 يونيو 1927) المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل.

المادة 20

يمكن لمرکز التكوين بالتدرج المهني أن تتلقى إعانات للتجهيز والتسهيل منحها الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية. كما يمكنها أيضاً أن تتلقى الهيئات الوطنية والدولية المخصصة لتنمية التدرج المهني.

المادة 21

تنتهي الاستفادة من الأحكام المنصوص عليها في المادتين 16 و 17 أعلاه بمجرد انتهاء علاقة التدرج المهني كما يحددها هذا القانون.

الباب الخامس

العقوبات

المادة 22

يمكن للإدارة أن تقرر، بمبادرة منها أو باقتراح من الهيئات المختصة المشار إليها في المادة 15 أعلاه، منع صاحب المقاولة، نهائياً أو مؤقتاً، من استقبال المدرجين إذا ثبت لديها :

- إلحاق ضرراً فادحاً في تكوين المدرج، لا سيما بتكليفه بشكل منتظم بأشغال وأعمال لا تتصل مباشرة بالتدرج في الحرفة أو التأهيل أو إيقافه لتدرج بشكل تعسفي قبل الأوان؛

- عدم احترامه لأي مقتضى من المقتضيات المنظمة لعلاقة التدرج المهني، المنصوص عليها في هذا القانون أو النصوص الصادرة لتطبيقه؛

- قيامه بمنع أو عرقلة زيارات تتبع ومراقبة ظروف التدرج المهني التي تأمر بها الإدارة أو الهيئات المختصة المشار إليها في المادة 15 أعلاه.

الصيغة التوفيقية لتعديلات الجنة

التعديل رقم : 1

ملاحظات	نص التعديل	المادة كما وردت في المشروع	رقم المادة
<p>يتضمن التدرج المهني تكويناً تطبيقياً يتسم بالمقاؤلة بنسبة 80 % على الأقل من مدة الإجمالية ويتم بنسبة 10 % على الأقل من هذه المدة الإجمالية بتكوين تكميلي عام وتكنولوجي منظم :</p> <ul style="list-style-type: none"> - في إطار اتفاقيات مبرمة مع الإدارة، من طرف : <ul style="list-style-type: none"> • كل غرفة أو منظمة مهنية ؛ • كل مقاولة عمومية أو خاصة ؛ • كل جمعية محدثة طبقاً للشريع الجاري به العمل ؛ - من طرف كل مؤسسة لتكوين المهني تابعة للدولة أو مرخص لها من طرفها لهذا الغرض ؛ - من طرف كل هيئة عمومية تتولى التكوين التأهيلي. <p>ويجب أن يشمل التكوين التكميلي العام الجانب التربوي وأخلاقيات المهنة وحسن الاستعمال اللغوي للمصطلحات الساندة.</p> <p>إضافة الفقرة الأخيرة للتركيز على الجانب التربوي والأخلاقي واللغوي للتدرج المهني.</p>		<p>يتضمن التدرج المهني تكويناً تطبيقياً يتسم بالمقاؤلة بنسبة 80 % على الأقل من مدة الإجمالية ويتم بنسبة 10 % على الأقل من هذه المدة الإجمالية بتكوين تكميلي عام وتكنولوجي منظم :</p> <ul style="list-style-type: none"> - في إطار اتفاقيات مبرمة مع الإدارة، من طرف : <ul style="list-style-type: none"> • كل غرفة أو منظمة مهنية ؛ • كل مقاولة عمومية أو خاصة ؛ • كل جمعية محدثة طبقاً للشريع الجاري به العمل ؛ - من طرف كل مؤسسة لتكوين المهني تابعة للدولة أو مرخص لها من طرفها لهذا الغرض ؛ - من طرف كل هيئة عمومية تتولى التكوين التأهيلي. 	3

التعديل رقم : 2

ملاحظات	نص التعديل	المادة كما وردت في المشروع	رقم المادة
<p>تحديد السلطة الحكومية التي ستُرخص بالاستثناءات الممكن تدويلها لقبول متدرجين يقل عمرهم عن 15 سنة في بعض الحرف أو التأهيلات.</p>	<p>يمكن أن يقبل بصفة متدرج كل شخص توفر فيه الشروط التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1 - أن يكون بالغاً من العمر 15 سنة كاملة على الأقل، عند تاريخ إبرام عقد التدرج المهني، ما لم ترخص السلطة الحكومية المكلفة بالتكوين المهني صراحة بخلاف ذلك ؛ 2 - أن يثبت استيفاء شروط الولوج المحددة بنص تنظيمي بالنسبة لكل حرف أو تأهيل موضوع التدرج المهني. 	<p>يمكن أن يقبل بصفة متدرج كل شخص توفر فيه الشروط التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1 - أن يكون بالغاً من العمر 15 سنة كاملة على الأقل، عند تاريخ إبرام عقد التدرج المهني، ما لم ترخص الإدارة صراحة بخلاف ذلك ؛ 2 - أن يثبت استيفاء شروط الولوج المحددة بنص تنظيمي بالنسبة لكل حرف أو تأهيل موضوع التدرج المهني. 	6

رقم المادة	المادة كما وردت في المشروع	نص التعديل	ملاحظات
7	<p>يمكن لكل صاحب مقاولة أن يستقبل المترجفين إذا توفرت فيه الشروط الآتية :</p> <p>1 - أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بسبب جنائية أو جنحة ذات طابع أخلاقي أولها علاقة بالإضرار بالقاصرين ؛</p> <p>2 - أن لا يقل عمره عن 20 سنة في حالة استقبال مترججين قاصرين، وأن يكون متزوجا في حالة استقبال مترجات قاصرات ؛</p> <p>3 - أن ينتدب مؤطرًا للدرج المهني يتكلّف بتأطير المترجفين، ما لم يحتفظ لنفسه بهذه الصفة. ويجب على مؤطر الدرج المهني أن يستوفي الشروط المحددة بنص تنظيمي.</p> <p>ولا يمكن أن يتعدى عدد المترججين المسموح باستقبالهم مترججين إثنين عن كل مؤطر للدرج المهني إلا بتراخيص من الإدارة .</p> <p>ولا يجوز أن يترتب عن استقبال المترججين أي تقليل في عدد العاملين بالمقاولة وأي مساس بطاقةها التشغيلية الفعلية .</p>	<p>يمكن لكل صاحب مقاولة أن يستقبل المترجفين إذا توفرت فيه الشروط الآتية :</p> <p>1 - أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بسبب جنائية أو جنحة ذات طابع أخلاقي أولها علاقة بالإضرار بالقاصرين ؛</p> <p>2 - أن لا يقل عمره عن 20 سنة في حالة استقبال مترججين قاصرين، وأن يكون متزوجا في حالة استقبال مترجات قاصرات ؛</p> <p>3 - أن ينتدب مؤطرًا للدرج المهني يتكلّف بتأطير المترجفين، ما لم يحتفظ لنفسه بهذه الصفة. ويجب على مؤطر الدرج المهني أن يستوفي الشروط المحددة بنص تنظيمي.</p> <p>ولا يمكن أن يتعدى عدد المترججين المسموح باستقبالهم مترججين إثنين عن كل مؤطر للدرج المهني إلا بتراخيص من الإدارة .</p> <p>ولا يجوز أن يترتب عن استقبال المترججين أي تقليل في عدد العاملين بالcontra وأي مساس بطاقةها التشغيلية الفعلية .</p>	<p>حذف : " في حالة استقبال مترججين قاصرين، وأن يكون متزوجا في حالة استقبال مترجات قاصرات ؛ من المقطع 2.</p> <p>إعادة صياغة الفقرة الثانية بهدف إدخال المرونة على تحديد عدد المترججين المسموح باستقبالهم حسب خصوصيات كل حرفة أو تأهيل.</p>

١ - ٢ -

رقم المادة	المادة كما وردت في المشروع	نص التعديل	ملاحظات
13	<p>يتضمن عقد التدرج المهني البيانات والبنود التالية :</p> <p>أولاً : هوية المتعاقددين وسنهما وعنوانهما ؛</p> <p>ثانياً : ميدان أو ميدادين عمل مقاولة الاستقبال ؛</p> <p>ثالثاً : عدد العاملين والمستخدمين بالمقاولة ؛</p> <p>رابعاً : عدد المترججين المتواجدين بالمقاولة لمتابعة تكوينهم ؛</p> <p>خامساً : الحرفة أو التأهيل الذين سيتم إعداد المتردرج لهما ؛</p> <p>سادساً : مدة التدرج المهني ؛</p> <p>سابعاً : المدة التجريبية المنصوص عليها في المادة 5 أعلاه ؛</p> <p>ثامناً : المدة التي يلتزم بها المتردرج، بعد إتمام تكوينه، للعمل لحساب صاحب المقاولة، عند الاقتضاء؛</p> <p>تسعاً : هوية وصفة المؤطر المكلف بتأطير المتردرج.</p> <p>اعادة ترقيم المقاطع المواربة.</p>	<p>يتضمن عقد التدرج المهني البيانات والبنود التالية :</p> <p>أولاً : هوية المتعاقددين وسنهما وعنوانهما ؛</p> <p>ثانياً : ميدان أو ميدادين عمل مقاولة الاستقبال ؛</p> <p>ثالثاً : عدد العاملين والمستخدمين بالcontra ؛</p> <p>رابعاً : عدد المترججين المتواجدين بالcontra لمتابعة تكوينهم ؛</p> <p>خامساً : الحرفة أو التأهيل الذين سيتم إعداد المتردرج لهم ؛</p> <p>سادساً : مدة التدرج المهني ؛</p> <p>سابعاً : المدة التجريبية المنصوص عليها في المادة 5 أعلاه ؛</p> <p>ثامناً : مبلغ منحة التدرج المهني ؛</p> <p>تسعاً : المدة التي يلتزم بها المتردرج، بعد إتمام تكوينه، للعمل لحساب صاحب المقاولة، عند الاقتضاء؛</p> <p>عائداً : هوية وصفة المؤطر المكلف بتأطير المتردرج.</p>	<p>حذف المقطع 8: " مبلغ منحة التدرج المهني " حتى لا يبقى شرطا من شروط صحة عقد التدرج المهني.</p>

المادة كما وردت في المشروع	نص التعديل	ملاحظات	رقم المادة
<p>تحدد الإدارة المعنية المخول لها صلاحية اقتراح النص التنظيمي المتعلق بالهيئات المكافحة، على الصعيد الوطني والجهوي والمحلى، بالإشراف عليه وتتبعه وتقديمه وبتخطيط التدرج المهني وتنظيمه ومراقبة ظروف العمل والسلامة المهنية والضمانات الأخلاقية والمهنية المتوفرة لدى مسؤولي المقاولة، وخاصة مؤطر التدرج والمهني، والمهمة المتوفرة لدى مسؤولي المقاولة، وخاصة مؤطر التدرج المهني.</p>	<p>تحدد السلطة الحكومية المكلفة بالتكوين المهني بنص تنظيمي للهيئات المكافحة، على الصعيد الوطني والجهوي والمحلى، بالإشراف عليه وتبعه وتقديمه ومراقبة ظروف العمل والسلامة المهنية والضمانات الأخلاقية والمهنية المتوفرة لدى مسؤولي المقاولة، وخاصة مؤطر التدرج المهني.</p>		15

-5-

المادة كما وردت في المشروع	نص التعديل	ملاحظات	رقم المادة
<ul style="list-style-type: none"> • إضافة كلمة " كل " للتاكيد على أن مقاولات الصناعة التقليدية تستفيد من مساهمة الدولة في تكاليف التكوين بالدرج المهني في كل الحرف أو التأهيلات التي تحددها الإدارية، كانت إنتاجية أو خدماتية. • تحديد الإدارة المعنية المخول لها صلاحية حصر التأهيلات التي يمكن للمقاولات التي تكون فيها الاستفادة من هذه المساهمة. 	<p>تستفيد مقاولات الصناعة التقليدية، التي تستقبل متدرجين في كل الحرف أو التأهيلات التي تحددها السلطة الحكومية المكلفة بالتكوين المهني ، من مساهمة الدولة في تكاليف التكوين عن كل متدرج، وفق الشروط التي تحدد بنص تنظيمي.</p> <p>لا تخضع هذه المساهمة وكذا الاتفاقيات المبرمة مع الجهات المشار إليها في المادة 3 أعلاه لإنجاز برامج التكوين بالدرج المهني لأي رسوم أو ضرائب.</p>		16

ملاحظات	نص التعديل	المادة كما وردت في المشروع	رقم المادة
<p>إضافة عبارة " بما في ذلك الغرف المهنية " للتأكيد على إمكانية استفادة الغرف المهنية من الإعانت من نفسها، والهبات المنصوص عليها في هذه المادة.</p>	<p>يمكن لمرتكز التكوين بالدرج المهني، بما في ذلك الغرف المهنية، أن تتقى إعانت التجهيز والتسخير تمنتها الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، كما يمكنها أيضاً أن تتقى الهبات الوطنية والدولية المخصصة لتنمية الدرج المهني.</p>	<p>يمكن لمرتكز التكوين بالدرج المهني أن تتقى إعانت للتجهيز والتسخير تمنتها الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، كما يمكنها أيضاً أن تتقى الهبات الوطنية والدولية المخصصة لتنمية الدرج المهني.</p>	20

ملاحظات	نص التعديل	المادة كما وردت في المشروع	رقم المادة
<p>اقتراح حذف هذه المادة للطبيعة التجزئية لأحكامها ولصعوبة تطبيقها على أرض الواقع.</p>	<p>حذف هذه المادة</p>	<p>إن المتدرج الذي يغادر بموجب إرادته المقاولة المتყاد معها دون الوفاء بالتزاماته، لا يجوز له، إن لم يثبت مخالفة صاحب المقاولة لأحد أحكام هذا القانون أن يبرم عقداً للدرج المهني مع صاحب مقاولة أخرى ما لم يدفع لصاحب المقاولة الأول تعويضاً يعادل المبلغ الإجمالي لمنحة الدرج المهني التي تقاضاه خلال مدة الدرج لديه. وتحدد الهبات المخصصة المشار إليها في المادة 15 أسلأه طريقة ومدة أداء هذا التعويض.</p>	23

ملاحظات	نص التعديل	المادة كما وردت في المشروع	رقم المادة
	<p>لا يجوز رفع أي دعوى أمام القضاء بشأن نزاع بين صاحب المقاولة والمتدرب ما لم يعرض هذا النزاع قبل ذلك على الجهات المختصة المشار إليها في المادة 15 أعلاه من أجل الصلح والتسوية الودية بين الطرفين وفق الشروط التي تحددها الإدارة بنص تنظيمي.</p> <p>ويتعين على الجهات المذكورة أعلاه أن تقوم بهذا الصلح في أجل لا يتعدى ثلاثين (30) يوما.</p> <p>تمديد الأجل المخول للجهات المختصة لإعداد التقرير حول جوهر النزاع ورفعه إلى القاضي المختص بالبت في هذا الخلاف تقريرا يتضمن المعلومات والبيانات عن السلوك المهني للطرفين المتنازعين وعن جوهر القضية، وذلك في أجل لا يتعدى خمسة عشر (15) يوما قصد الاطلاع عليه قبل فتح الدعوى.</p>	<p>لا يجوز رفع أي دعوى أمام القضاء بشأن نزاع بين صاحب المقاولة والمتدرب ما لم يعرض هذا النزاع قبل ذلك على الجهات المختصة المشار إليها في المادة 15 أعلاه من أجل الصلح والتسوية الودية بين الطرفين وفق الشروط التي تحددها الإدارة بنص تنظيمي.</p> <p>ويتعين على الجهات المذكورة أعلاه أن تقوم بهذا الصلح في أجل لا يتعدى ثلاثين (30) يوما.</p> <p>وفي حالة إخفاق هذه المسطرة ورفع الخلاف أمام هيئة قضائية، ترفع الجهات المذكورة أعلاه إلى القاضي المختص بالبت في هذا الخلاف تقريرا يتضمن المعلومات والبيانات عن السلوك المهني للطرفين المتنازعين وعن جوهر القضية، وذلك في أجل لا يتعدى خمسة عشر (15) يوما قصد الاطلاع عليه قبل فتح الدعوى.</p>	25

- 9 -

ملحوظة

تجدر الإشارة إلى أن ترقيم مواد هذا المشروع ستخضع لترقيم جديد اعتبارا لحذف المادة 23 ، وهكذا ستصبح المادة 24 هي المادة 23 والمادة 25 هي المادة 24 والمادة 26 هي المادة 25 .



**مشروع قانون رقم 12.00
بشأن إحداث وتنظيم التدرج المهني**

المادة 5

تُخضع علاقـة التكوين بالـدرج المهني لـعقد بـيرم بين صـاحب المـقاولة

وـالـدرج أو وـلي أمرـه، طـبقاً لـأحكام المـواد من 12 إـلـى 14 أـدـنـاه ولـتشـريع الشـغل المـطبـق في مـيدـان التـدرج المهني، ما عـدا الـاستـئـامـات المـنصـوصـ عليها صـراـحةـ في هـذـا القـانـون.

ويـمـكـنـ للمـتـدرـجـ وـصـاحـبـ المـقاـولـةـ الـاتـفـاقـ عـلـىـ مـدـةـ تـجـرـيـبـيـةـ يـمـكـنـ خـالـلـهـ لـكـلـ مـنـ الـطـرـفـينـ فـسـخـ عـقدـ التـدرجـ المهنيـ المـنـصـوصـ عـلـيـهـ فيـ هـذـاـ المـادـةـ بـدونـ تـعـوـيـضـ، شـرـيـطـةـ إـشـعـارـ مـرـكـزـ التـكـوـينـ بـالـتـدـرـجـ الـمـهـنيـ بـهـذـاـ الفـسـخـ.

المادة 6

يمـكـنـ أـنـ يـقـبـلـ بـصـفـةـ مـتـدرـجـ كـلـ شـخـصـ تـقـوـفـ فـيـ الشـرـوـطـ التـالـيـةـ :

1 - أـنـ يـكـونـ بـالـغاـ منـ العـمـرـ 15 سـنـةـ كـامـلـةـ عـلـىـ الأـقـلـ ، عـنـ تـارـيخـ إـبرـامـ عـقدـ التـدرجـ المهنيـ ، مـالـ مـرـكـزـ السـلـطـةـ الـحـكـومـيـةـ الـمـكـلـفـةـ بـالـتـكـوـينـ الـمـهـنيـ صـراـحةـ بـخـلـافـ ذـلـكـ ؛

2 - أـنـ يـثـبـتـ اـسـتـيـفاءـ شـرـوـطـ الـولـوجـ الـمـحدـدةـ بـنـصـ تـنـظـيمـيـ بـالـنـسـبـةـ كـلـ حـرـفـ أوـ تـأـهـيلـ مـوـضـوعـ التـدـرـجـ الـمـهـنيـ .

المادة 7

يمـكـنـ لـكـلـ صـاحـبـ مـقاـولـةـ أـنـ يـسـتـقـبـلـ المـتـدرـجـينـ إـذـاـ توـفـرـتـ فـيـ الشـرـوـطـ الـاتـيـةـ :

1 - أـنـ لـاـ يـكـنـ قدـ صـدـرـ فـيـ حـقـهـ حـكـمـ بـسـبـبـ جـنـاحـ ذـاتـ طـابـعـ أـخـلـاقـيـ أوـ لـهـاـ عـلـاقـةـ بـالـإـضـرـارـ بـالـقـاصـرـينـ ؛

2 - أـنـ لـاـ يـقـلـ عـمـرـهـ عـنـ 20 سـنـةـ ؟

3 - أـنـ يـنـتـدـبـ مـؤـطـراـ لـلـتـدـرـجـ الـمـهـنيـ يـتـكـلـفـ بـتـأـيـيرـ المـتـدرـجـينـ، مـاـ لـمـ يـحـفـظـ لـنـفـسـهـ بـهـذـهـ الصـفـةـ. وـيـجـبـ عـلـىـ مـؤـطـرـ التـدـرـجـ الـمـهـنيـ أـنـ يـسـتـوـفـيـ الشـرـوـطـ الـمـحدـدةـ بـنـصـ تـنـظـيمـيـ.

ويـحدـدـ عـدـدـ المـتـدرـجـينـ الـمـسـمـوحـ باـسـتـقـبـالـهـمـ مـنـ قـبـلـ السـلـطـةـ الـحـكـومـيـةـ الـمـكـلـفـةـ بـالـتـكـوـينـ الـمـهـنيـ ، باـقـتـراـبـ مـرـاكـزـ التـكـوـينـ بـالـتـدـرـجـ الـمـهـنيـ .

وـلـاـ يـجـوزـ أـنـ يـتـرـتـبـ عـنـ اـسـتـقـبـالـ المـتـدرـجـينـ أـيـ تـقـلـيـصـ لـعـدـدـ الـعـالـمـينـ بـالـمـقاـولـةـ وـأـيـ مـسـاسـ بـطـاقـهـاـ التـشـغـيلـيـةـ الـفـعـلـيـةـ .

المادة 8

يـصـرـفـ صـاحـبـ المـقاـولـةـ لـلـمـتـدرـجـ مـنـحةـ شـهـرـيـةـ يـتمـ تـحـديـدـهـاـ بـاـتـفـاقـ معـهـ أـوـ مـعـ وـليـ أـمـرـهـ .

وـيـمـكـنـ أـنـ تـقـلـ هـذـهـ الـمـنـحةـ عـنـ الـحدـ الـأـدـنـيـ لـلـأـجـورـ الـمـعـولـ بـهـ فـيـ الـقـطـاعـ الـذـيـ يـتـكـونـ فـيـهـ الـمـتـدرـجـ كـمـاـ يـمـكـنـ مـرـاجـعـتـهاـ خـلـالـ مـدـةـ الـتـدـرـجـ الـمـهـنيـ .

الباب الأول

تنظيم التدرج المهني

المادة 1

يـحدـ هـذـاـ القـانـونـ نـظـامـ التـدـرـجـ الـمـهـنيـ، الـذـيـ يـعـرـفـ أـدـنـاهـ بـ«ـالـتـدـرـجـ الـمـهـنيـ»ـ وـهـوـ نـمـطـ مـنـ أـنـماـتـ التـكـوـينـ الـمـهـنيـ يـتمـ أـسـاسـاـ بـالـمـقاـولـةـ.

وـيـهـدـفـ التـدـرـجـ الـمـهـنيـ إـلـىـ اـكـسـابـ مـهـارـاتـ عـمـلـيـةـ عـنـ طـرـيقـ مـارـسـةـ نـشـاطـ مـهـنـيـ يـسـمـعـ لـلـمـتـدرـجـينـ بـالـحـصـولـ عـلـىـ تـأـهـيلـ يـسـهلـ اـنـدـماـجـهـمـ فـيـ الـحـيـاةـ الـعـمـلـيـةـ.

المادة 2

يـقـصـدـ، فـيـ أـحـكـامـ هـذـاـ القـانـونـ بـ:

- المـقاـولـةـ، كـلـ مـكـانـ لـلـعـملـ يـتـمـ بـهـ التـكـوـينـ الـتـطـبـيقـيـ لـلـمـتـدرـجـينـ، وـفقـاـ لـلـقـضـيـاتـ هـذـاـ القـانـونـ وـالـمـنـصـوصـ الـمـتـخـذـ لـتـطـبـيقـهـ :

- صـاحـبـ المـقاـولـةـ، الـمـسـؤـلـ الـمـؤـهـلـ لـلـتـعـاـقـدـ بـاسـمـ المـقاـولـةـ :

- الـمـتـدرـجـ، كـلـ شـخـصـ مـرـتـبـيـ مـعـ مـقاـولـةـ بـعـقـدـ لـلـتـدـرـجـ الـمـهـنيـ مـطـابـقـ لـأـحـكـامـ هـذـاـ القـانـونـ :

- مـرـكـزـ التـكـوـينـ بـالـتـدـرـجـ الـمـهـنيـ، الـمـؤـسـسـاتـ وـالـهـيـثـاتـ الـتـيـ تـنـظـمـ التـكـمـيلـيـ الـعـامـ وـالـتـكـنـوـلـوـجـيـ الـعـامـ وـالـتـكـنـوـلـوـجـيـ الـعـامـ الـمـشـارـ إـلـيـاهـ فـيـ المـادـةـ 3ـ أـدـنـاهـ.

المادة 3

يـتـضـمـنـ التـدـرـجـ الـمـهـنيـ تـكـوـينـاـ تـطـبـيقـيـاـ يـتـمـ بـالـمـقاـولـةـ بـنـسـبـةـ 80%ـ عـلـىـ الـأـقـلـ مـنـ مـدـتـهـ الـإـجـمـالـيـ وـيـتـمـ بـنـسـبـةـ 10%ـ عـلـىـ الـأـقـلـ مـنـ هـذـهـ المـدـةـ الـإـجـمـالـيـ بـتـكـمـيلـيـ عـامـ وـتـكـنـوـلـوـجـيـ مـنـظـمـ :

- فـيـ إـطـارـ اـتـقـاـقـيـاتـ مـبـرـمـةـ مـعـ إـدـارـةـ، مـنـ طـرفـ :

* كـلـ غـرـفـةـ أـوـ مـنـظـمةـ مـهـنـيـةـ ؛

* كـلـ مـقاـولـةـ عـمـومـيـةـ أـوـ خـاصـةـ ؛

* كـلـ جـمـعـيـةـ مـحـدـثـةـ طـبـقاـ لـلـتـشـريعـ الـجـارـيـ بـهـ الـعـمـلـ :

- مـنـ طـرفـ كـلـ مـؤـسـسـةـ لـلـتـكـوـينـ الـمـهـنيـ تـابـعـةـ لـلـدـوـلـةـ أـوـ مـرـخصـ لـهـاـ مـنـ لـدـنـهـاـ لـهـذـاـ الغـرضـ :

- مـنـ طـرفـ كـلـ هـيـاةـ عـمـومـيـةـ تـتـولـيـ التـكـوـينـ التـأـهـيلـيـ .

وـيـجـبـ أـنـ يـشـمـلـ التـكـوـينـ الـمـهـنيـ الـعـامـ الـجـانـبـ الـتـرـبـويـ وـالـأـخـلـاقـيـاتـ الـمـهـنـيـةـ وـحـسـنـ الـاستـعـمالـ الـلـفـوـيـ لـلـمـصـطـلـحـاتـ السـائـدـةـ .

المادة 4

تـحدـدـ، بـنـصـ تـنـظـيمـيـ، الـحـرـفـ وـالـتـأـهـيلـاتـ مـوـضـوعـ التـدـرـجـ الـمـهـنيـ وـالـمـدـدـ الـإـجـمـالـيـ لـلـتـكـوـينـ الـمـهـنيـ بـهـ، وـكـذـاـ الشـهـادـاتـ الـتـيـ تـثـبـتـ الـمـؤـهـلـاتـ الـمـحـصـلـ عـلـيـهـاـ وـالـدـبـلـوـمـاتـ الـتـيـ يـخـتـمـ بـهـ التـدـرـجـ الـمـهـنيـ .

غـيرـ أـنـهـ لـاـ يـنـبـغـيـ أـنـ تـتـجاـوزـ المـدـ الـإـجـمـالـيـ لـلـتـدـرـجـ الـمـهـنيـ، فـيـ أـيـ حـالـ مـنـ الـأـحـوالـ، ثـلـاثـ (3)ـ سـنـوـاتـ .

المادة 9

ثانياً : يقع من طرف صاحب المقاولة والمتدرب أو ولد أمره ;
 ثالثاً : يتم إيداعه لدى مركز التكوين بالدرج المهني، وفق الشروط
 التي تحددها الإدارة،
 غير أنه إذا كان صاحب المقاولة أب المتدرب أو ولد أمره، فإن عقد
 الدرج المهني يأخذ شكل تصريح يدل على صاحب المقاولة في مطبوع
 خاص يتم إيداعه حسب نفس الشروط المشار إليها أعلاه.

المادة 13

يتضمن عقد الدرج المهني البيانات والبنود التالية :
 أولاً : هوية المتعاقددين وبيانهم وعنوانهم ;
 ثانياً : ميدان أو ميادين عمل مقاولة الاستقبال ;
 ثالثاً : عدد العاملين المستخدمين بالمقاولة ;
 رابعاً : عدد المتدربين المتواجددين بالمقاولة لتابعة تكوينهم ;
 خامساً : العرفة أو التأهيل الذين سيتم إعداد المتدرب لهم ;
 سادساً : مدة الدرج المهني ;
 سابعاً : المدة التجريبية المنصوص عليها في المادة 5 أعلاه ;
 ثامناً : المادة التي يتلزم بها المتدرب، بعد إتمام تكوينه، للعمل
 لحساب صاحب المقاولة، عند الاقتضاء ;
 تاسعاً : هوية وصفة المطر المكلف بتأطير المتدرب.

المادة 14

يعتبر كل عقد للدرج المهني مقبولاً من طرف مركز التكوين بالدرج
 المهني، إذا لم يشعر المتعاقدين برفضه داخل أجل أقصاه ثلاثة (30)
 يوماً من تاريخ إيداعه، وفق الأحكام الواردة في هذا القانون والنصوص
 الصادرة لتطبيقه.

ويغطي عقد الدرج المهني من رسوم التسجيل والتثبيت.

الباب الثالث

تبسيط الدرج المهني

المادة 15

تحدد السلطة الحكومية المكلفة بالتكوين المهني
 بنص تنظيمي للهيئات المكلفة ، على الصعيد الوطني
 والجهوي والمحلي بتنظيم الدرج المهني وتنظيمه والإشراف عليه
 وتتبعه . وتقديمه ومراقبة ظروف العمل والسلامة المهنية والضمانات
 الأخلاقية والمهنية المتوفرة لدى مسؤولي المقاولة، وخاصة مؤطر الدرج المهني .

الباب الرابع

التدابير التحفizية

المادة 16

تستفيد مقاولات الصناعة التقليدية ، التي
 تستقبل متدرجين في كل الحرف أو التأهيلات التي

يلتزم صاحب المقاولة التي تستقبل المتدرجين بما يلي :

1 - أن يمسك سجلاً خاصاً بالمتدرجين مطابقاً للنموذج الذي تحدده
 الإدارة، ويجب أن يتضمن هذا السجل تواريخ بداية ونهاية الدرج
 المهني بالنسبة لكل متدرج، كما يجب على صاحب المقاولة أن يضع هذا
 السجل في متناول الهيئات المختصة المكلفة بتتبع أنشطة الدرج المهني
 المنصوص عليها في المادة 15 أدناه :

2 - أن يشهر على تكوين المتدرب بطريقة منهجية وتربيجية، وأن
 لا يكتفه ب أعمال تفوق طاقته أو يعهد إليه بما ليس له ارتباط
 بالحفلة أو التأهيل اللذين يتم تهيئتهما لهما ;

3 - أن يزود المتدرب مجاناً بالأدوات ومواد العمل اللازمة لتدريجه
 داخل المقاولة ;

4 - أن يعرض على إخبار مركز التكوين بالدرج المهني وأب أو ولد
 المتدرب في حالة تعرض هذا الأخير لحادث أو مرض، أو في حالة تغييره
 أو إثنائه بعمل أو شلوك يستدعي تدخلاً من طرفهما ;

5 - أن يمنع المتدرب جميع التسهيلات التي تمكنه من متابعة تكوينه
 التكميلي العام والتكنولوجي المنظم بمركز التكوين بالدرج المهني ومن
 اجتياز اختبارات تقويم الدرج المهني ;

6 - أن يسمح بزيارات الاستطلاع والمراقبة التي تأمر بها الإدارة
 أو الهيئات المختصة المشار إليها في المادة 15 أدناه ;

7 - أن لا يشغل المتدرب فوق الجهة الأسبوعية المحددة للدرج
 المهني :

المادة 10

يلتزم المتدرب بما يلي :

1 - إنجاز الأشغال الموكولة إليه مع مراعاة البند 2 من المادة 9 أعلاه ;

2 - الاعتناء بالأدوات المتنوحة له وإرجاعها ;

3 - احترام أوقات العمل وقواعد المراقبة على الحضور سواء داخل
 المقاولة أو في فضاء التكوين المعد من طرف مركز التكوين بالدرج
 المهني، وذلك حسب الرزمانة المقررة.

المادة 11

يتعين على مركز التكوين بالدرج المهني أن يمنع للمتدرب المسجل به
 دفتر الدرج المهني المعد لتتابع مراحل التكوين داخل المقاولة، كما يتعين
 عليه تحديد البرنامج الزمني والوحدة الأسبوعية للتقويم وكذلك تواريخ
 الاختبارات وأمكنتها، وذلك باتفاق مع صاحب المقاولة.

الباب الثاني

عقد الدرج المهني

المادة 12

يجب أن يستوفي عقد الدرج المهني الشروط التالية :

أولاً : يحرر العقد في مطبوع تسليمه مجاناً الإدارة أو الهيئات
 المختصة المشار إليها في المادة 15 أدناه :

- عدم احترامه لأي مقتضى من المقتضيات المنظمة لعلاقة التدرج المهني، المنصوص عليها في هذا القانون أو النصوص الصادرة لتطبيقه؛

- قيامه بمنع أو عرقلة زيارات تتبع ومراقبة ظروف التدرج المهني التي تأمر بها الإدارة أو الهيئات المختصة المشار إليها في المادة 15 أعلاه.

المادة 23

ينتج عن تعادي التدرج، بعد إنذاره أو إنذار ولـي أمره من لدن صاحب المقاولة أو مركز التدرج المهني، في مخالفة التزاماته المترتبة عن هذا القانون والنصوص الصادرة لتطبيقه، ما يلي :

- فسخ عقد تدرجه بقرار انفرادي لصاحب المقاولة الذي يدخل في حكم الطرد بسبب ارتكاب خطأ فادح، وذلك بعد استشارة الهيئات المختصة المشار إليها في المادة 15 أعلاه؛
- المنع النهائي من الاستفادة من التكوين بالدرج المهني في حالة العود مع صاحب مقاولة أخرى، مع احترام الضمانات والإجراءات الجاري بها العمل.

المادة 24

لا يجوز رفع أي دعوى أمام القضاء بشأن نزاع بين صاحب المقاولة والمدرج ما لم يعرض هذا النزاع قبل ذلك على الهيئات المختصة المشار إليها في المادة 15 أعلاه، من أجل الصلح والتسوية الودية بين الطرفين وفق الشروط التي تحدى بنص تنظيمي.

ويتعين على الهيئات المذكورة أعلاه أن تقوم بهذا الصلح في أجل لا يتعدى ثلاثين (30) يوماً.

وفي حالة إخفاق هذه المسطرة ورفع الخلاف أمام هيئة قضائية، ترفع الهيئات المشار إليها أعلاه إلى القاضي المختص بالبت في هذا الخلاف تقريرا يتضمن المعلومات والبيانات عن السلوك المهني للطرفين المتنازعين وعن جوهر القضية، وذلك في أجل لا يتعدى ثلاثين (30) يوماً قصد الإطلاع عليه قبل البت في النزاع.

الباب السادس

أحكام مختلفة

المادة 25

ينسخ هذا القانون ويحل محل جميع الأحكام التشريعية المخالفة له في ميدان التدرج المهني، لا سيما الظهير الشريف الصادر بتاريخ 7 ربیع الاول 1359 (16 ابریل 1940) المتعلق بالتكوين المهني للعملة الاختصاصيين، كما وقع تغييره وتميمه.

تحدد السلطة الحكومية المكلفة بالتكوين المهني، من مساهمة للدولة في تكاليف التكوين عن كل متدرج، وفق الشروط التي تحدد بنص تنظيمي.

لا تخضع هذه المساعدة وكذا الاتفاقيات المبرمة مع الهيئات المشار إليها في المادة 3 أعلاه لإنجاز برامج التكوين بالدرج المهني لـي رسعم أو ضرائب.

المادة 17

لا يخضع المتدرجون لنظام الضمان الاجتماعي، كما يعانون من الضريبة العامة على الدخل عن منحة التدرج المهني التي يتقاضونها، وتغفى المقاولات من أداء رسوم التكوين المهني عن منحة التدرج المهني المنصوص عليها في المادة 8 من هذا القانون، التي تصرفها للمتدرجين الذين تستقبلهم.

المادة 18

تتكلف الدولة بالتكوين البيداغوجي لمطوري التدرج المهني.

المادة 19

يتعن على مراكز التكوين بالدرج المهني تأمين المتدرجين خلال مدة تدرجه بالمقابلة لهم عن حواوثر الشغل والأمراض المهنية طبقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.60.223 الصادر في 12 من رمضان 1382 (6 فبراير 1963) المغير للظهير الشريف الصادر في 25 من ذي الحجة 1345 (25 يونيو 1927) المتعلق بالتعويض عن حواوثر الشغل.

المادة 20

يمكن لراكز التكوين بالدرج المهني، بما في ذلك الغرف المهنية، أن تلتقي إعانت للتجهيز والتسبيير تتعناها الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، كما يمكنها أيضا أن تلتقي الهيئات الوطنية والدولية المخصصة لتنمية التدرج المهني.

المادة 21

تنتهي الاستفادة من الأحكام المنصوص عليها في المادتين 16 و 17 أعلاه بمجرد انتهاء علاقة التدرج المهني كما يحددها هذا القانون.

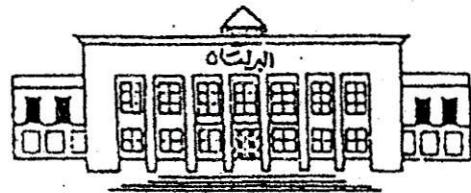
الباب الخامس

العقوبات

المادة 22

يمكن للإدارة أن تقرر، بمبادرة منها أو باقتراح من الهيئات المختصة المشار إليها في المادة 15 أعلاه، منع صاحب المقاولة، نهائيا أو مؤقتا، من استقبال المتدرجين إذا ثبت لديها :

- إلحاقه ضررا فادحا في تكوين المتدرج، لا سيما بتكليفه بشكل منتظم باشغال وأعمال لا تتصل مباشرة بالدرج في الحرفة أو التأهيل أو إيقافه لدرجه بشكل تعسفي قبل الأوان؛



مطبعة
البرلمان